

مؤتمر: آفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والإستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بيروت في 22 - 23 كانون الثاني / يناير 2010

التدابير الدولية لتلافي مشاكل الديون المتعثرة وعدم تعريض المودعين والمستثمرين للمخاطر من جراء ذلك  
الدروس المستفادة من لجنة بازل للرقابة المصرفية لا سيما لتلافي مخاطر التسليف.

د. أمين عواد

بعد تعدد الأزمات المصرفية الكبيرة في النصف الثاني من القرن المنصرم، تداعت الدول الصناعية الكبرى وقررت إيجاد مجموعة عمل تحلل أسباب هذه الأزمات وتقترح الحلول، عرفت هذه المجموعة بلجنة بازل للرقابة المصرفية وتم تحديد مركزها في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل في سويسرا.

اتفاقية بازل 1:

عام 1988 صدر عن هذه اللجنة الإتفاقية الأولى التي جاءت نتيجة تحليلات، تبين من خلالها أن السبب الرئيسي للأزمات المصرفية هو تعثر مديني المصارف.

لذا حصرت الإتفاقية إهتمامها بمخاطر الإئتمان أو مخاطر التسليف، فحددت نسبة ملاءة (Cooke Ratio) تقول بضرورة احتفاظ كل مصرف بنسبة من الأموال الخاصة توازي على الأقل 8% من قيمة تسليفاته المثقلة أو المرجحة.

تعديل الإتفاقية الأولى:

بعد تجدد الأزمات المصرفية، بالرغم من تطبيق بازل 1، تم تعديل الإتفاقية الأولى عام 1996 بحيث تم إدخال فئة أخرى من المخاطر تعرض المصارف إلى الخسائر، إضافة إلى مخاطر التسليف، وهي مخاطر السوق، أي مخاطر تغيير أسعار العملات وأسعار الفائدة. فتم تعديل نسبة الملاءة 8%، لتغطي فئتي المخاطر (التسليف والسوق)

اتفاقية بازل 2:

بعد تطبيق هذا التعديل حصلت أحداث مصرفية كبرى، دفعت بلجنة بازل إلى إعادة تحليل هذه الأحداث وكانت النتيجة أن تخلت اللجنة عن الإتفاقية الأولى واستبدلتها باتفاقية بازل 2 في عام 2000، على أن يتم تطبيق هذه الإتفاقية عالمياً ابتداءً من نهاية عام 2007.

يمكن تلخيص هذه الإتفاقية بما يلي:

هنالك ثلاث ركائز (أو دعائم) تركز عليها الإتفاقية:

\* الركيزة الأولى: ضرورة احتفاظ كل مصرف بأموال خاصة لتغطية ثلاث فئات من المخاطر:

- مخاطر التسليف
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

\* الركيزة الثانية: ليست كل المصارف متساوية من حيث نوعية الإدارة، لذلك يمكن للسلطات الرقابية طلب أموال خاصة إضافية في حال تبين لها نقاط ضعف في إدارة المخاطر.

\* الركيزة الثالثة: على المصارف أن تكون شفافة (كماً ونوعاً) مع كافة المتعاملين معها: من زبائن ومساهمين وسلطات إشرافية ومراسلين الخ...

بالرغم من هذه الإتفاقية، واجه العالم منذ بداية عام 2008 وحتى اليوم أزمة مالية عالمية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث.

لمعرفة ما حصل بالذات واقتراح التدابير الدولية الكفيلة بتفادي مثل هذه الأزمات وتعثر الديون بهذا الشكل الواسع مما يعرض المستثمرين والمودعين لخسائر مرتفعة، يجب تحليل:

(1) فترة طويلة من النمو الإقتصادي المتواصل والمضطرد مما أعطى المتعاملين في الأسواق نظرة خاطئة لمقارنة المخاطر بالمردود "Risk Reward"

(2) ضعف في تطبيق المبادئ السليمة لإدارة المخاطر، خاصة فيما يخص المواضيع التالية:

- \* معايير الاكتتاب والتسليف (دور مؤسسات التصنيف الائتماني وغير المنظم)
- \* ثغرات في الإدارة الرشيدة (دور مجالس الإدارة - طريقة تحليل نتائج البرامج - Models)

\* ضعف الرقابة (Lack of Control) وخصوصاً عدم التحاور بين الدوائر (Silo'd Processes)

\* عامل الرافعة الذي تجاوز حدود المنطق (Excessive Leverage)

(3) سياسة المكافآت (Compensation Policy) القصيرة الأجل، التي دفعت إلى ابتداع وتسويق أكبر عدد من الأدوات الأكثر تعقيداً وبالتالي أكثر ضبابية لجني الأرباح دون محاسبة.

(4) عدم استطاعة مسؤولي المصارف ومدققي الحسابات والجهات الرقابية ومنظمي الأسواق على مواكبة (وفي بعض الأحيان على فهم) هذه الأدوات المعقدة.

## أهم مقررات قمة العشرين في أيلول / سبتمبر 2009

أجتمع رؤساء الدول العشرين الكبرى واخذوا المبادرة لتحديد الإتجاهات التي يتوجب على لجنة بازل اعتمادها لإصدار توصياتها وهي:

- على لجنة بازل إصدار اقتراحات فعّالة لتقوية نوعية وكمية وشفافية رؤوس أموال المصارف.
- (صدر في كانون الأول / ديسمبر 2009 ورقة استشارية بهذا الخصوص)
- على لجنة بازل تحديد الخطوات الواجب اتخاذها في المصارف للاحتفاظ بأموال خاصة إضافية (أعلى من ما هو مطلوب نظامياً) لمواجهة حالات تطاير الأسواق، عن طريق تكوين مؤونات عامة وإعادة النظر بسياسة توزيع الأرباح الخ...
- على لجنة بازل تحديد معايير دقيقة لتحديد الأموال الخاصة لتغطية مخاطر تسنيد وإعادة تسنيد الأصول، والمخاطر غير المباشرة (خارج الميزانية) (صدر في تموز / يوليو 2009 ورقة استشارية بهذا الخصوص)
- على لجنة بازل تحديد نسبة رافعة في المصارف (Leverage Ratio) (صدرت ورقة استشارية في كانون الأول / ديسمبر 2009)
- على لجنة بازل العمل على تحديد نسبة (أو أكثر) للسيولة المصرفية وعدم الاتكال فقط على ما تغطيه مخاطر السوق ( صدر ورقة استشارية في كانون الأول / ديسمبر 2009 ، تحدد نسبي سيولة قصيرة وطويلة الأجل)
- على لجنة بازل تحديد معايير جديدة، قبل نهاية 2011، حول:
  - الأنظمة الجديدة لإدارة المخاطر
  - تحديد آليات اختبارات الضغط (Stress Testing)
  - تحديد طريقة احتساب مخاطر التركيز (Concentration Risk)

## أولاً: في الحوكمة والرقابة

- على أعضاء مجالس الإدارة أن يضعوا الخطط الإستراتيجية ويحددوا قابلية المصرف على تحمل المخاطر أي مستوى المخاطر الأقصى الذي يمكن تحمله (Risk Appetite)
- إعادة نظر شاملة في سياسة المكافآت (Compensation Policy)
- على الإدارة التنفيذية وضع المناهج اللازمة "Tone at the Top" وتوزيعها على كافة المستويات
- على الإدارة التنفيذية وضع أنظمة رقابة متكاملة، تتحاكى وتتسق فيما بينها (No Silos)

## ثانياً: في إدارة المخاطر الفعّالة

- تحديد مكان المخاطر، قياسها، متابعة تطورها ومراقبتها باستمرار.
- إعادة درس البرامج (Models) لمعرفة طريقة عملها وما هي النقاط غير المغطاة وخاصة إعادة تحليل الفرضيات (Scenarios)
- إعادة النظر في انسياب المعلومات (M.I.S.)
- **هام**: يجب توأمة المعلومات الكمية، بمعلومات نوعية مفصلة وخصوصاً تحاليل دقيقة.

### ثالثاً: طريقة التقييم – مبدأ القيمة السوقية العادلة

- إن تطبيق مبدأ القيمة العادلة (Fair Value) يتطلب إدارة مخاطر متفاعلة مع تطاير الأسعار وتحضيرات جدية لمجابهة كافة احتمالات انخفاض القيمة وإمكانية فقدان السيولة من الأسواق. (بما فيها مبدأ الاحتياطات العامة في السنوات الإيجابية، لمواجهة الحاجة إلى المؤونات في السنوات السلبية)
- إعادة النظر بمبدأ "القيمة الحالية للتدفق النقدي المستقبلي" ( Present Value of Future Cash Flow)
- إعادة النظر بمبدأ المؤونات العامة والمؤونات المجمعة.

### رابعاً: في السيولة والملاءة

- إن الحصن الأقوى للدفاع الإستراتيجي عن المصرف يبقى رأس المال وهيكلية الميزانية.
- على كافة المصارف تطبيق مبدأ تحليل الإحتمالات (Analysis Scenario) وخاصة الإختبارات الضاغطة (Stress Tests) مع وضع خطط طوارئ لكافة الإحتمالات (Contingency Plans)
- على المصارف التحضير لإحتمال تغيير مفاجيء وشامل في الأسواق.
- على المصارف التنبه لمستوى اموالها الخاصة النظامية (Regulatory Capital) وخصوصاً احتساب اموالها الخاصة الإقتصادية (Economic Capital) عن طريق ICAAP (وهذا جزء رئيسي من الدعامة الثانية)

### خامساً: في الشفافية

- نشر معلومات دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب تكون واضحة الأهداف " Action Oriented"
- نشر خطط المصرف ومواجهته لكافة الإحتمالات
- تطبيق فعلي وشامل لمندرجات الدعامة الثالثة من اتفاقية بازل 2، حول الإفصاحات النوعية (سياسة ادارة المخاطر، سياسة المكافآت الخ...)
- تطبيق شامل للمعيار المحاسبي IFRS 7 حول الإفصاح الكمي والنوعي، لكافة المتعاملين مع المصارف

### سادساً: في الرقابة الفعالة

- تطبيق مبادئ الرقابة المجمع على كافة المجموعات المصرفية
- مراقبة جميع القطاعات المالية وعدم ترك ثغرات غير منضبطة
- تطبيق مبدأ الرقابة الشاملة وتوحيد الجهود الرقابية والمحاكات فيما بينها
- التشدد في تطبيق الشق الرقابي من الدعامة الثانية لبازل 2 أي SREP

Assessing Overall Capital Adequacy, in relation to the **Bank Risk Profile** and **Business Model**; taking into account all **Material Risks**. This should be **Responsive to changing conditions**.